اشتاطوا غضبا بعد رفع السعدون للجلسة وقرروا الاعتصام ثم تراجعوا وأصدروا بيانا حدووا فيه المهلة

نواب للنواف: أسبوعان لتشكيل الحكومة أو تفعل المساءلة السياسية

«بيان الـ 19»: الالتزام بالدستور وتطبيق مواده ليس مجرد عبارات بل هي قيم أخلاقية ومنطلقات مبدئية

احترام القسم العظيم والحفاظ عليه كعهد بين الحاكم والمحكوم ومرجعية ترسم معالم العلاقة بين السلطات

اتحاد السلطات لانتشال البلد من مستنقع التدهور الذي وقعت فيه على جميع الأصعدة والعودة لسكة الإنجاز

فارس العتيبي: عليك يا رئيس الوزراء اختيار رجال دولة يقودون المرحلة إذا أردت أن تنجح في عملك

وصول الرئيس

لحظة دخول النواب «تصوير : صالح محمد»

مهلهل المضف: رئيس الحكومة يتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية تعطيل مصالح الدولة لعدم حضوره الجلسات

خالد العتيبي: النواف ملزم بحضور جلسة مجلس الأمة المقبلة حتى ولو منفردا وسوف أستجوبه إذا لم يفعل

نقاشات جانبية قبيل انطلاق الجلسة

السعدون يعلن رفع الجلسة لاعتذار الحكومة

مبارك الحجرف: اختيار رجالات دولة في الحكومة القادمة لديهم رؤية يستطيعون من خلالها انتشال البلد

ثامر السويط: الخطاب الاستثنائي لسمو ولي العهد قال عبارة «نزولا على رغبة الشعب واحتراما لإرادته»

كتب : أحمد الهدييان

فيما رفع رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون جلسة مجلس الأمة العادية أمس الثلاثاء لعدم حضور الحكومة على أن تعقد يومي الـ 21 والـ 22 من الشهر الجاري، هدد عدد من النواب بتنفيذ اعتصام في مجلس الأمة على رفع الجلسات، لكنهم سرعان ما رجعوا وأصدروا بيانا شديد اللهجة يمهل سمو الرئيس الشيخ أحمد النواف أسبوعين لتشكيل الحكومة وحضور الجلسة المقبلة أو مواجهة المساءلة السياسية.

وكان الرئيس السعدون قد قال قبل رفع الجلسة أن وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الدولة لشؤون الاسكان والتطوير العمراني عمار العجمي ابلغه باعتذار الحكومة عن عدم حضور الجلسة العادية والتكميلية نظرا لتكليف سمو الشيخ أحمد نواف رئيسا لمجلس الوزراء وهو بصدد اجراء المشاورات لترشيح اعضاء الوزارة الجديدة.

وكان البيان الذي أصدره النواب الـ 19 حازما إذ أكدوا فيه أن الالتزام بالدستور، وتطبيق مواده ليس مجرد عبارات تصدر بها البيانات، بل هي قيم أخلاقية، ومنطلقات مبدئية، ركائزها قسم عظيم على الجميع احترامه والحفاظ عليه كعهد بين الحاكم والمحكوم، ومرجعية ترسم معالم العلاقة بين مختلف السلطات، وأسس وقواعد تقف معها كل سلطة عند اختصاصاتها، دون التجاسر على سلطات غيرها.

وأضافوا أن الاحترام العملي لهذه القواعد والأسس والالتزام الفعلي بتطبيقها، كفيل بتعاون السلطات، واتحادها لانتشال البلد من مستنقع التدهور الذي وقعت فيه على جميع الأصعدة، ووضعها على سكة الانجاز والتنمية التي ينشدها الجميع.

وطالبوا سمو الشيخ أحمد النواف، بعد نيله ثقة سمو الأمير وسمو ولي العهد بتسميته رئيسا للوزارء، الالتزام بالدستور نصا وروحا، وأولها الالتزام بالمدة الزمنية التي حددها الدستور لتشكيل الحكومة وهي أسبوعين، وعدم تجاوزها.. لتقسم أمام سمو الأمير ومن ثم أمام مجلس الأمة لمباشرة أعمالها.

وختموا «وإذا لم يتم الالتزام بهذه المدة التي حددها الدستور، فإننا ومن منطلق الأمانة التي حملنا إياها الشعب الكويتي الوفي وسعيا منا للإسراع بتجاوز الماضي بكل همومه وآلامه، وفتح صفحة المستقبل بكل بشائره وآماله والتزاما منا بقيم الدستور ومبادئه، والتي كنا وما زلنا نعتقد أنه كل متكامل فلا تجزئة بين مبادئه، ولا تفرقة بين مواده، نعلن عن تفعيل أدواتنا الدستورية والمساءلة السياسية إذا تم تجاوز المدة الزمنية المقررة دستوريا لتشكيل الوزارة».

ووقع على البيان النواب:»محمد براك المطير، وعادل الدمخي، وعبد الوهاب العيسى، وخالد مرزوق الطمار، وفارس العتيبي، ومبارك الطشة، وعبدالله الأنبعي، وثامر السويط، وأسامة الشاهين، وحمد المطر، وعبدالعزيز الصقعبي، وخالد المونس، ومحمد الحويلة، ومحمد هايف المطيري، ومبارك الحجرف، وحمد العبيد، ومحمد حسين المهان، والصيفي الصيفي، ومرزوق الحبيني».

من جهته انتقد النائب فارس العتيبي «استمرار تعطيل الجلسات ومصالح المواطنين والقضايا المهمة التي ينتظرها الجميع، بحجة عدم حضور الحكومة»، وأضاف «إذا أردت يا رئيس الوزراء أن تنجح قراراتك القادمة وينجح عملك وفريقك فعليك الاختيار الصحيح واختيار رجال دولة يقودون المرحلة قيادة صحيحة»، مشددا على أن الفترة المقبلة هي فترة إنجاز وعمل لمصلحة الوطن والمواطن وأنت المسؤول أمامنا.

وقال: «كلفت يا سمو رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة، واليوم أنت تتحمل جميع النتائج السابقة.. حذرناك يا سمو الرئيس منذ بداية هذا المجلس بأنه مجلس الشعب وهذه المرحلة تهم المواطن ويجب علينا جميعا التعاون لتجاوز هذا المنعطف من أجل الكويت ونهضتها»، متابعا «لكن للأسف يا سمو رئيس الوزراء، أتيت بتشكيل حكومي غير متجانس وعلى رأسهم وزير المالية وتصريحاته التي ضد المواطن ومعيشته».

بدوره لوّح النائب مهلهل المضف باستجواب سمو رئيس الوزراء في حال عدم حضور جلسات مجلس الأمة، محملاً إياه المسؤولية الأولى في ذلك.

وقال المضف إنه «نظرا لاستمرار عدم انعقاد الجلسات وتعطيل المجلس ومصالح الدولة والتي يتحمل فيها المسؤولية الأولى والجزء الأكبر هو رئيس الحكومة لعدم حضوره وحكومته للجلسات».

وأضاف «نحن أمام استحقاقات سياسية وملفات نواجهها تتطلب عقد جلسات مجلس الأمة وحضور رئيس الحكومة وحكومته.. هذا الأمر نشدد عليه بهذا التوقيت تحديدا».

من ناحيته قال النائب خالد العتيبي إن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف ملزم بحضور جلسة مجلس الأمة المقبلة حتى ولو منفردا، مؤكداً أنه لو لم يحضرها فسيعلن عن تقديم استجواب له.

وأضاف العتيبي» اليوم وبعد مرور الجلسة الخامسة التي يدعو لها رئيس مجلس الأمة وتعتذر الحكومة عن الحضور وهذا ما جعل الجلسة تعطل، وجلسات أخرى سابقة تعطلت».

وبين العتيبي أنه كان للنواب رأي سابق بأن جميع الجلسات يجب أن تعقد حتى لو لم تحضر الحكومة، مشيراً إلى أنه إذا تم استرجاع التاريخ فسنجد أن الحكومات كان لديها حياء سياسي.

من جانبه طالب النائب مبارك الحجرف باختيار رجالات دولة في الحكومة القادمة لديهم رؤية يستطيعون من خلالها انتشال البلد من مدركات الفساد في شتى المجالات، مطالباً رئيس الوزراء بأن «يحضر الجلسة المقبلة أو يواجه مصيره».

وقال الحجرف في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة « نحن في مرحلة حرجة وحساسة ودقيقة من تاريخ الكويت، ويجب أن ننبه على أن الاستياء أصبح عارما وعاما عند جميع أبناء الشعب الكويت من جنوب الكويت إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها».

وأكد الحجرف أن السبب الرئيس لهذا الاستياء هو النهج الحكومي السيئ، الذي لم يتغير عن النهج السابق، مشيراً إلى أن الجميع كانوا يعانون من تأخير التشكيل الحكومي والآن عدنا إلى المربع الأول.

وأضاف إن مدة الأسبوعين هي المدة المحددة للتشكيل الحكومي، معرباً عن أسفه أن ذلك لم يحدث الأمر الذي يدل على هروب الحكومة من مواجهة المجلس.

وقال إن الحكومة تهرب من مواجهة المجلس لأن لديها (خمال) لا تريد أن تواجه المجلس، منتقدا استقالتها من أجل استجواب وزير في الحكومة، ويتم تعطيل مصالح أهل الكويت لمدة شهرين.

من جهته قال النائب ثامر السويط إن النص الدستوري لم يقيد صحة انعقاد الجلسات بحضور الحكومة، استنادا إلى نص المادة 97 التي تحدد بشكل مباشر صحة انعقاد الجلسات، محذرا من جهة أخرى سمو رئيس مجلس الوزراء من مواجهة استجواب إذا قدم تشكيلا حكوميا دون الطموح.

وأوضح السويط في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان «خطاب 22 يونيو الشهير يفترض أنه غير المشهد السياسي الكويتي فهو خطاب استثنائي بكل ما تحمله الكلمة من معنى لأن سمو ولي العهد حفظه الله يقول عبارة مثل «نزولا على رغبة الشعب واحتراما لإرادته» وقول سموه «نحن كحكم والشعب شركاء في إدارة شؤون الدولة».

وأضاف إن «الآمال كانت عظيمة وكبيرة للشعب الكويتي وخاض النواب الانتخابات الأخيرة بتفاؤل كبير جدا والناس توقعوا الوصول إلى كويت جديدة تلبي طموحاتهم واحتياجاتهم، مبينا أن النواب أعلنوا منذ الانتخابات عن برنامج إصلاحي فيه نهضة ورفاه للمواطنين ويتناول بالدرجة الأولى القضايا التي تلامس حاجات الناس كالصحة والإسكان والتعليم وتطوير الخدمات».

وأوضح أن النواب ترجموا هذا البرنامج من خلال الاقتراحات التي تتناول التعليم والإسكان والصحة والرفاه المعيشي ولكنهم تفاجأوا بإخفاق حكومي منذ التشكيل الأول الذي صدم الكويتيين وأضعف شعبية رئيس الوزراء لعدم تناسبها مع اتجاهات الإرادة الشعبية التي ترجمت في نتائج الانتخابات.

ولفت إلى أن النواب سبق أن استجوبوا رئيس الوزراء السابق الشيخ صباح الخالد في موضوع اختيار الوزراء، مشددا على أن الاحترام للدستور وارادة الشعب هو أساس التعاون بين السلطتين.

واعتبر السويط أن هروب الحكومة في جلسة 10 يناير 2023 وغيابها عن الجلسات التالية لا ينم عن تعاون أو احترام للدستور، مضيفا إن الدستور الكويتي واضح ومواده محددة بـ 183 مادة من بينها مادة تتحدث بشكل مباشر عن صحة انعقاد الجلسات وهي المادة 97 من الدستور.

وبين أن هذه المادة تشترط فقط لصحة انعقاد الجلسات حضور أكثر من نصف أعضاء مجلس الأمة، مؤكدا أن المادة 116 من الدستور التي تحدث عنها رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون من حيث السياق والمضمون تتعلق بحقوق وواجبات مجلس الوزراء، ووجوب تمثيل الحكومة داخل المجلس ولا تتعلق بصحة انعقاد الجلسات.

وقال السويط إن هذا الرأي يتطابق مع رأي الفقيه الدستوري عثمان عبدالملك، ولا اجتهاد مع وجود نص صريح معتبرا أنه « مع وجود نص صريح لا داعي للذهاب إلى المحكمة الدستورية لتفسير هذا النص أو الاستناد إلى السوابق البرلمانية».

وطالب رئيس مجلس الأمة بالاحتكام إلى الدستور، مؤكدا أن « الرأي العام هو المعلم في كل وثيقة دستورية».

وشدد السويط على تمسكه بموقفه الذي أعلنه في المجلس السابق وبتسجيل اعتراضه على ما قام به رئيس المجلس لأنه تجاوز، معتبرا أنه لا يوجد قيد على انعقاد جلسات مجلس الأمة سوى ما حددته المادة 87 من الدستور الكويتي، بضرورة الدعوة إلى الانعقاد بعد انتخابات مجلس الأمة.

وأكد السويط على انه « في جلسة 21 مارس إذا لم يأت رئيس الوزراء بحكومة تلبي طموحات الشعب الكويتي فسنتقدم باستجوابه والنائب خالد العتيبي ومن يرغب من النواب في المشاركة في تقديمه»، مؤكدا «لن نجامل أيا كان على مستقبل الكويت، والتي لا تستحق هذا الانحدار التنفيذي الذي نعيشه هذه الأيام».

حديث بين السعدون والوسمي

اعتراض نيابي لتعطيل الجلسات بسبب غياب الحكومة